

الفصل الرابع

الوقائع الاقتصادية في ظل النظام الاقتصادي الإقطاعي

١٤ : بدايات تشكل النظام الإقطاعي

حل النظام الإقطاعي محل نظام الرق والعبودية، والنظام الإقطاعي يشبه نظام الرق من حيث أشكال الظلم والاستغلال القاسية، مع انه اثار في المنتج المباشر بعض الدوافع الى العمل من خلال اهتمامه الملحوظ بالعمل لدى المنتج المباشر. لم يكن هناك ثمة اتفاق على تحديد الفترة الزمنية التي يمكن اعتبارها بداية العصر الإقطاعي، ولكن الاجماع قد يقترب الى تحديد الألف عام تقريباً التي تتمدد بها العصور الوسطى أي من عام ٤٠٠ الى عام ١٤٥٠، وهي مرحلة النظام الإقطاعي، إلا ان خلفياته تمتد الى المراحل الاخيرة للمجتمع الروماني، وكان قلة المحاربين وقلة الايدي العاملة قد ادى الى استخدام الرومانيين البرابرة في مثل هذه الاعمال، ومن ثم توزيع الاراضي الزراعية على هؤلاء الفلاحين، فضلاً عن ان الزراعة لم تكن مجربة بالقدر الذي يجعل مالك الارض ملتزم بها، لذلك فإن تنازل المالكون الى الفلاحين والارقاء عن هذه الاراضي خلق ما يعرف بأرقاء الارض، والذي كان يمثل الحلقة الاولى للنظام الإقطاعي .

لقد وجدت في العالم آنذاك اي في القرون الوسطى حضارتان هما الحضارة المسيحية في الغرب والحضارة الاسلامية في الشرق، اذ بدأت من الجزيرة العربية، والتي بدأت عند سقوط روما وحتى سقوط القسطنطينية بيد الاتراك في القرن الخامس عشر، لقد انتهت كل مظاهر النظام العبودي، وانتهت معها الامبراطوريات الرومانية الشرقية والغربية وانتهت ايضاً الحضارة الفارسية التي قضت عليها غزوات عديدة شنّها العرب المسلمون لتضمها الى حضارة الاسلام الجديد.

كان النظام الإقطاعي بمثابة النظام الاقتصادي والاجتماعي والسياسي الذي ساد في أوروبا الغربية في العصور الوسطى، إذ نشأ هذا النظام على أنقاض النظام العبودي، وذلك بعدما قامت القبائل الجرمانية التي تقف على درجة ادنى من التطور

التاريخي (اقل تحضرا من الرومان) باحتلال روما (كانت الإمبراطورية الرومانية في جزئها الشرقي و الغربي تقوم على سيادة أهل روما و على نظام الرق و التجارة بين مختلف أجزائها و كان نظام الحكم يقوم على وجود سلطة مركزية قوية مركزها روما) و بالتالي السيطرة على الإمبراطورية الرومانية الغربية عام ٤٧٦ م . كما قامت الدولة الإسلامية في القرن الثامن الميلادي بشن الحروب على الإمبراطورية الرومانية الشرقية و الامراتورية الفارسية . كل ذلك أدى إلى انهيار العالم القديم و ضياع معالمه في اوريا، و ذلك بعد سقوط روما و انهيار جهاز الحكم المركزي فيها و انقطاع التجارة بين الشرق و الغرب بسبب تعاضم نفود الدولة الإسلامية .

في ظل هذه الظروف بدأ النظام الإقطاعي بالتشكل لان ملوك الجرمان الذين سيطروا على روما لم يكونوا قادرين على إقامة سلطة مركزية لذا عمدوا إلى تنصيب قادة جيوشهم حكاما للأقاليم، و مع مرور الوقت بدأ هؤلاء القادة باتخاذ بعض مظاهر الاستقلال عن السلطة المركزية، فأصبحت وظائفهم و ألقابهم وراثية و صاروا يجمعون الضرائب لحسابهم الخاص، كما قاموا بإنشاء المحاكم الإقطاعية التي تحكم بأسمائهم و كان لكل إقطاعية جيشها الخاص، حتى أن اغلب الإقطاعيين بدأوا بسك (بإصدار) النقود بأسمائهم، و بذلك بدت الإقطاعية و كأنها وحدة اقتصادية و اجتماعية و سياسية و بالتالي تشكل ما يسمى بالهرم الإقطاعي الذي يأتي في قمته الإمبراطور الذي فقد نفوذه السياسي و الاقتصادي مع مرور الوقت لصالح قاعدة الهرم التي تتألف من قادة الإقطاعيات - النبلاء - الأشراف - الأسياد - اللوردات .

ففي المجال الزراعي استولى قادة الإقطاعيات على اغلب الأراضي الزراعية بطرق مختلفة فيما تم إرهاب الفلاحين بالضرائب، مما دفعهم إلى تسليم أراضيهم للإقطاعي طوعا مقابل الحصول على حمايته، و أصبحت بالتالي اغلب الأراضي ملكا للإقطاعيين، و تحول المزارعين و أسرهم إلى أقنان للأرض (عبيد للأرض) يعملون لدى الإقطاعيين و تحت سيطرتهم . يمكن توصيف التشكيلة الإقطاعية بأنها عبارة عن جهاز اجتماعي خاص تحدد مظهره الخارجي علاقات الانتاج القائمة على ملكية الإقطاعيين للأرض كوسيلة انتاج رئيسية، و الفلاحون لا يملكون الأرض و إنما يشتغلون فيها لحساب الإقطاعي، و إن قسما كبيرا من أراضي الإقطاعيين اعطي

للفلاحين ليعملوا فيها دون ان يمتلكوا شيئاً غير بعض الادوات والماشية . ويتميز الفلاح في المجتمع الاقطاعي عن الرق بقدرته الاول على العمل في جزء من الارض المخصصة له، وبأنه يحصل على حد ادنى من المنتج الضروري . وعلى العموم كانت أراضي الإقطاعية ملكاً للإقطاعي و موزعة على النحو الآتي :

١- جزء من الأرض يحتفظ به السيد لنفسه، والجزء الثاني يوزع بين المزارعين بالتساوي، حيث يقومون بزراعة حصتهم من الأرض لحسابهم الخاص مع التزامهم بدفع جزء من المحصول في شكل ريع نقدي أو عينية لسيد الإقطاعية و للكنيسة (اندجت الكنيسة في النظام الإقطاعي وأصبحت جزءاً منه تدافع عنه و تحبذه و ارتبطت بذلك مصالحها بمصالح النظام الإقطاعي). كما يدفع الفلاح الضرائب المختلفة للدولة والكنيسة، وكذلك يدفع الاقنان للمالكين بعض الاتاوات والضرائب في المناسبات كالزيارات والزواج والميراث، وتنظم هذه الاتاوات بالعرف ويشرف عليها احد الاقنان او المقربين من الاقطاعي او من الذين يشهد لهم بالحرص والكفاءة الخاصة . وعلى العموم لا يبقى للفلاح من محصوله غير النزر اليسير مما جعله فريسة للجوع والشقاء والمرض، فضلاً عن ان الفلاح لم يكن يتمتع بأي حق سياسي، وكان مصيره مرتبطاً باستبداد الاقطاعي.

٢- يلتزم المزارعون بالعمل على وفق نظام السخرة أي العمل بدون مقابل في ذلك الجزء من الأرض المخصص للإقطاعي، إذ يخصصون أيام معينة من الأسبوع للعمل على أرضه . وقد يصل الى ثلاثة ايام في الاسبوع وخصوصاً في الايام الاولى لعهد الاقطاع.

٣- كان يحق للفلاحين توريث حق زراعة الأرض اي حصتهم من الأرض إلى أبناءهم بعد موتهم، كما كانوا مجبرين على العمل وطاعة من يرث سيد الإقطاعية في حالة موته، ويلتزم سيد الإقطاعية بحماية الفلاحين و القضاء بينهم (العدالة) مع ضمان بعض الحاجات الضرورية الأخرى . و كان اقتصاد الإقطاعية يميل إلى تحقيق الاكتفاء الذاتي (اقتصاد مغلق) فنادر ما تتم المبادلة بين الإقطاعيات . وكانت الزراعة تمثل أهم نشاط اقتصادي في اوربا .

الوقائع الاقتصادية التي من خلالها الاقتصادية والنظام الاقتصادي
اما في المجال الصناعي فظهر في مجال الصناعات الحرفية تنظيمات نقابية (ابتداءا من
القرن الثاني عشر تقوم بالإشراف على النشاط الحرفي في المدينة، يمارس النشاط
الحرفي خارج سيطرة الإقطاعية) تسمى بالنقابات الطائفية، فكان لكل حرفة
نقابتها الخاصة بها، ومهمتها تنظيم النشاط الحرفي، حيث تقوم هذه النقابات
بما يلي :

أ- تحديد الأسعار والمحافظة عليها وتحديد عدد العمال في كل حرفة مع وضع
شروط للعضوية في النقابة.

ب- الإشراف على الإنتاج و ضمان جودته .

وكان القانون الاقتصادي الأساسي لأسلوب الإنتاج الإقطاعي هو :

الإقطاعيون يجهدون للحصول على أكبر قدر ممكن من المنتج الفائض في شكل
ريع عقاري إقطاعي و ذلك عن طريق الاستثمار الإكراهي في الفلاحين ومن
هنا فالعلاقة بين مالك الأرض السيد والفلاحين كانت قائمة على أساس
التبعية، و بهذا كان المجتمع ينقسم إلى طبقتين رئيسيتين و هما طبقة الإقطاعيين
و الفلاحين، و الى جانب هذا كانت هناك فئات أخرى مثل صغار المنتجين من
حرفيين و تجار و مرابون و تجدر الإشارة هنا الى أن هذه المرحلة قد عرفت
ضعف و انحسار التجارة بين اوربا و الشرق، وهذا راجع لعدم وجود الأمن
و الاستقرار في الطرق التجارية التقليدية المؤدية إلى الشرق بعد تعاضم نفوذ
الدولة الإسلامية، لذلك فان اوربا في عهد الإقطاع تميزت بالافتقار الذاتي
واقترنت تجارتها مع العالم الخارجي على بعض المنتجات فقط. وفي المراحل
المتأخرة من النظام الإقطاعي بدأت تنتعش المدن، لا كمراكز سياسية و دينية
فقط، وإنما كمراكز حرفية و تجارية، و تعزز التقسيم الاجتماعي للعمل، و تطور
النظام الحرفي، و تحسنت الشروط الفنية للزراعة و تطورت التجارة.

٢-٢ : خصائص النظام الإقطاعي

١ - ان الزراعة اصبحت النشاط الاقتصادي الرئيس في النظام الإقطاعي،
وذلك نتيجة تدهور المبادلات، بسبب افتقاد الامن و الاستقرار و القيود التي تحد من
هذه المبادلات بين الاقاليم سواء الضريبية منها التي تفرضها الاقطاعيات او الادارية

وغيرها، وكذلك تدهور الحرف بفعل التدمير الذي تعرضت له النشاطات الحرفية وبالذات ما هو قائم منها في المدن، وهو الأمر الذي أدى إلى زيادة دور الريف وتراجع دور المدينة، بحيث إن ما تبقى من حرف ومبادلات ارتبط أساساً بالنشاط الزراعي الأساسي في هذا النظام خاصة في المراحل الأولى من النظام الإقطاعي .

٢- إن اقتصاد الإقطاعية يمثل الوحدة الاقتصادية الأساسية فيه، والتي تتكون من منطقة (مقاطعة) أي إقطاعية يقع في وسطها قصر السيد الإقطاعي، والذي يمكن اللجوء إليه في حالة الحاجة وتحيط به الأراضي الزراعية والمراعي والغابات التي يتم استخدامها واستغلالها والانتفاع منها لتحقيق الاكتفاء الذاتي للإقطاعية، وبالذات تلبية احتياجات السيد الإقطاعي أولاً واحتياجات التابعين له في الإقطاعية ثانياً وبأقل قدر من المبادلات، والتي كانت تتم بشكل مبادلات عينية وليست نقدية غالباً وحتى في حالة وجود مثل هذه المبادلات فإنها تتم داخل الإقطاعية والحرف التي توجد في الإقطاعية تخدم ذلك . وبهذا فإن المبادلات والحرف ترتبط بالزراعة والقريبة والإقطاعية، أي إن الاقتصاد في ظل النظام الإقطاعي هو اقتصاد مغلق وبالذات في مراحله الأولى وحتى القرن الحادي عشر حيث تكاد تقتصر المبادلات بين الإقطاعيات على حالات الضرورة القصوى والتي ترتبط بنقص المواد الغذائية وحصول مجاعات فيها .

٣- بما إن الاقتصاد في النظام الإقطاعي كان اقتصاداً مغلقاً وهدفه تلبية الاستهلاك الذاتي أساساً، فإن فكرة الربح كانت غير سائدة ما دام هدف الإنتاج الاستهلاك المحلي وليس الربح، الأمر الذي أدى إلى تقليل الحافز والسعي لبذل جهود أكبر في سبيل تحسين وتحديث الزراعة وزيادة إنتاجها، وهو ما قاد إلى جمود وتأخر طرق الزراعة وضعف تطور أدوات ووسائل الإنتاج المستخدمة فيها، وخاصة في ظل عدم استخدام الفائض الذي يحصل عليه السيد الإقطاعي بتطوير وتحديث طرق ووسائل وأدوات الإنتاج من ناحية، وضعف قدرات الفلاحين وبالذات الاقنان منهم على القيام بمثل هذا التطوير، مما عاق تطور الفنون والأساليب الإنتاجية المستخدمة في الزراعة وضعف تطور إنتاجها .

٤ - ان الطرق التي تم اتباعها في زراعة الارض وبالذات من خلال نظام الحقلين والثلاثة حقول ادت الى تشتت جهود الفلاحين في زراعة هذه الحقول وضياع وقت كبير في الانتقال اليها ومن حقل الى اخر فيها، اضافة الى ما تمثله هذه النظم من عدم استخدام جزء من الارض استخدام مستمر وهو ما نجم عنه ضعف درجة الانتفاع منها وانخفاض ما يتحقق من انتاج نتيجة لاستغلالها .

٥ - ان العلاقات بين السيد الاقطاعي وبين تابعيه كانت تخضع للأعراف و التقاليد والعادات المحكومة بالقوة في جوانبها الاقتصادية والعسكرية والسياسية التي تمثلها سيطرة الاقطاعي على هذه الجوانب، وبالتالي فإن العلاقات هذه هي علاقات تبعية بين التابعين وهم اقنان الارض وبين المتبوع وهو السيد الاقطاعي بسبب سيطرته وقوته وبالتالي فان هذه العلاقات غير حرة وغير خاضعة لعقود تنظم هذه العقود بشكل حر، ولذلك كان التابعين (الاقنان) يقومون بأعمال السخرة للسيد الاقطاعي ودفع حصة من الانتاج الذي يتحقق لحسابهم الخاص والالتزامات الاخرى فضلا عن التزامهم بالدفاع عن الاقطاعي بحكم تبعيتهم لسيدهم الاقطاعي

٦ - ان الفن الانتاجي المستخدم كان في الغالب بدائيا في النظام الاقطاعي وتستخدم فيه الالات المستعملة منذ فترات زمنية سابقة ليست بالقصيرة . ولم يكن هنالك تقدم ملموس في الفن الانتاجي سواء في طريقة الانتاج ام في الوسائل و الادوات التي تستخدم في النشاطات الاقتصادية، والتي تمثل الزراعة الاساس فيها والتي ترتبط بها بقية النشاطات الحرفية والتبادلية المحدودة، وهذا لا يعني عدم حصول تطور في ذلك بل ان بعض التطور قد تحقق فيه من خلال استخدام المحراث الحديدي و الادوات الاخرى واستخدام قوى الحيوان في الانتاج والجر والحراث، واستخدام بعض القوى الطبيعية كطواحين الهواء والماء وما الى ذلك، إلا ان هذا التطور كان محدودا بسبب ضعف قدرة المنتج الزراعي وضعف امكانياته على احداث تطوير ملموس في الفن الانتاجي، كما ان السادة الاقطاعيين لم يكونوا بحاجة الى تطوير الفنون الانتاجية هذه بسبب اعتمادهم على العمل الذي يوفره اقنان الارض في اقطاعياتهم في تلبية احتياجاتهم وبالشكل الذي لا يحفزهم على تطوير طرق ووسائل الانتاج المستخدمة انذاك .

٧- ضعف المبادلات والنشاطات التجارية سواء بين الاقطاعات داخل اوروبام مع الخارج، بسبب القيود والعوائق التي كانت تحد من هذه المبادلات و التي تفرضها الاقطاعات سواء المالية منها او التحديد الكمي والاكتفاء بالحد الأدنى التي تتطلبها الضرورات كحصول انخفاض في المحاصيل الغذائية وغيرها، كذلك ضعفت المبادلات بين اوروبا و الشرق نتيجة زيادة نشاط العرب المسلمين وسيطرتهم على المناطق التي كانت اوروبا تتاجر فيها خاصة وان فتوحاتهم ومما حققوه من انتصارات ادى الى زيادة خشية الاوروبيين وزادت من شعورهم بالمخاطر التي دعتهم الى تقليص تجارتهم مع الخارج والحد منها، وهو الامر الذي تطلب محدودية المبادلات في ظل نظام الاقطاع الذي يتسم بالاكتفاء الذاتي، خاصة وإن المبادلات هذه بحكم كونها محدودة فإنها تتم في الغالب بشكل عيني (مقايضة) اي مبادلة سلعة بسلعة ودون حاجة واسعة لاستخدام النقود، ولذلك فإن الاقتصاد كان اقتصادا عينيا في معظمه وان استخدام النقود فيه كان محدودا .

٨- ان الصناعة اليدوية التي وجدت في النظام العبودي السابق و بالذات في المدن وخاصة في روما قد تدهورت وارتبطت تدهورها وتراجعها بتحول المدن الى ما يشبه القرى الزراعية نتيجة التخريب الذي لحق بها بسبب الغزو الجرمانى لروما، وإن حاجة السادة الاقطاعيين الى المنتجات الحرفية من اسلحة و ثياب و سلع اخرى كان يتم في الغالب من خلال الورش الحرفية البسيطة الاقطاعية وفي القصور التي تعود للسادة الاقطاعيين . اذ كانت الصناعة في هذه الورش صناعة يدوية اساسا وتعتمد على الجهد البشري ولا يكون الانتاج فيها لإغراض السوق.

٣-٤ : اسباب سقوط النظام الاقطاعي

١ - التحول من الاقتصاد العيني الى الاقتصاد النقدي، و الذي تمثل اساسا في حاجة السادة الاقطاعيين للتوسع في انفاقهم والذي معظمه ترفي وتبديدي مما اضطرهم الى فرض مقابل نقدي على الاقنان بدلا من المقابل العيني وبدلا من عمل السخرة في المراحل الاخيرة من النظام الاقطاعي، واستخدام هذا الفائض النقدي في انفاق السادة الاقطاعيين على ما يلبي متطلباتهم التي اتسعت باستمرار، وهذا ادى بالضرورة الى قيام التابعين (الاقنان) الى زراعة الارض

بمزروعات نقدية اي مزروعات تزرع ويبيع انتاجها في السوق بمقابل نقدي، وهو ما اسهم في تحرير الاقنان من عمل السخرة بإستخدام النقود التي يحصلون عليها من انتاجهم بدفع النقود بدلا من قيامهم بأعمال السخرة وكذلك بدلا عن المقابل العيني الذي كانوا يدفعونه من الارض التي يزرعونها لحسابهم الخاص، وبذلك تغيرت طبيعة العلاقة التي كانت علاقة تبعية القن للأرض التي يعمل فيها وتبعية الارض للسيد الاقطاعي الى علاقة جديدة تكاد تشبه بدرجة كبيرة العلاقة بين المالك والمستأجر، الامر الذي اسهم في ضعف النظام الاقطاعي الذي استند اساسا الى عمل عبيد الارض (الاقنان) في نشاطاته والتي تتمثل بالزراعة وما يرتبط بها من نشاطات اخرى سواء كانت مبادلات ام حرف .

٢ - التطور في النشاطات الحرفية وفي المبادلات الذي ادى الى اعادة الدور الذي تؤديه المدن في القيام بالنشاطات الحرفية منها والتجارية وما تتضمنه من مبادلات سواء كانت داخلية ام خارجية، وهذا التطور في المدن ارتبط بهجرة العديد من الاقنان سواء المزارعين منهم ام الحرفيين بالذات الى المدن وامتهانهم الحرف، وأخذت ممارسة الحرف هذه تتم من خلال نظام الطوائف للحد من خطر المنافسة فيما بينهم حيث تحدد ممارستها وانتاجها واسعارها وجودتها وفض المنازعات وما الى ذلك، فضلا عن ان التوسع في الانتاج النقدي و المبادلات النقدية قد وسع المبادلات في المدن، مما اسهم في تطور هذه المدن بتطور النشاطات الاقتصادية وبالذات في القرنين الحادي عشر و الثاني عشر إذ ازداد عدد السكان فيها بزيادة الهجرة المستمرة اليها من الريف وقيام اسواق واسعة يتم فيها مبادلة المنتجات الزراعية النقدية و المنتجات الحرفية فيها، واصبحت المدينة تزود الريف بالمنتجات الحرفية ويزود الريف المدينة بالمنتجات الغذائية الزراعية، فضلا عن ان هذه المدن اصبحت مركز جذب لأمرء الاقطاع والنبل وغيرهم من الاغنياء لتوفر الراحة وسهولة العيش فيها وتأجير ملكياتهم الزراعية الواسعة مقابل ايجار نقدي وهو الامر الذي اضعف النظام الاقطاعي واسهم في انحلاله وانهاره .

٣ - ظهور الدول المركزية القومية في معظم دول غرب اوروبا كانكلترا و اسبانيا و البرتغال وفرنسا و السويد وهولندا وألمانيا وايطاليا، وقد مثل ظهور الدول

القومية هذه عاملا مهما في اضعاف السلطات المحلية التي مثلها الاقطاع لصالح السلطات المركزية للدول القومية، وبالذات من خلال تحالف التجار و الحرفيين مع السلطات المركزية ضد سلطات الاقطاع لأن هذا التحالف يتيح تحقيق توسع في نشاطاتهم التي كانت سلطات الاقطاع تحد من توسعها . وتماشيا مع الانبعاث القومي في حينه تم الانتقال من الولاء للسلطة الاقطاعية الى الولاء الى السلطة المركزية التي يمثلها الملك، وبحيث اصبح الجيش مركزيا، وحلت الضرائب التي تفرضها السلطة المركزية محل الضرائب التي يفرضها الاقطاع، وحلت المحاكم التابعة للدولة المركزية محل المحاكم الاقطاعية، واستبدلت سلطة الملوك المركزية محل سلطات الاقطاع وهو الامر الذي اسهم في انحلال وانهيار النظام الاقطاعي .

٤ - الحروب الصليبية التي اسهمت في انحلال وانهيار النظام الاقطاعي، نظرا لأن هذه الحروب واستمرارها وتأمين متطلباتها اقتضت تقوية السلطات المركزية والذي يعني بالمقابل اضعاف سلطات الاقطاع المحلية، وانتقال امتيازاته الى المركز الذي مثلته الدول القومية حيث الحاجة الى تركيز سلطات التعبئة و الاعداد للحرب وخوضها لدى السلطات المركزية لتكوين جيوش مركزية دائمية تحل محل جيوش الاقطاعيات، خاصة وان هذه الجيوش التي وجهتها اوروبا لمحاربة الشرق اعتمدت بدرجة مهمة على ارقاء الارض وبالذات الهاربين من الاقطاعيات . وأخذت الحكومات المركزية تفرض الضرائب وتقوم بإصدار النقود لتمويل هذه الحروب . وقد انتزعت كل هذه الاجراءات سلطات الاقطاع لصالح السلطات المركزية وهو ما اسهم في ضعف وانحلال وانهيار النظام الاقطاعي .